لما خبر او جب ايضا ان لا نكره لما اسم فان اتمني كما لا خبر لها لا اسم له
وذلك باطل قال فالحق انهما ان ارادا بانه لا خبر لها انه يحذف ولا
يذكر فمسلم والا فتسليط التمني على مجرد الاسم دون معنى فيه
لا يعقل والمعقول انما هو تمني المعنى في الاسم فيلزم كون ذلك
المعنى خبرا اه وقد يقال كما حصلت الفائدة المطلوبة بقولك
اتمني ما حصلت بما هو بمنزلته فلم يحتج الى خبر فلا يرد قوله
والا فتسليط الخ والحاصل ان الا ماء كلام تام حملا على معناه وهو
اتمني ماء كما قاله الدماميني والاسم هنا بمنزلة المفعول به واتمني
له مفعول به فلا يرد قوله ان وجب كونها بمنزلة التمني الخ
قوله وخالفهما المازني والمبرد فجعلاها كالمجردة من الهمزة واستدلا
بالبيت لان مستطاع اما خبر للا او صفة لاسمها ورفع مراعاة لمحل لا
مع اسمها والخبر على هذا محذوف اي راجع وعلى كل فرجوعه
نائب فاعل مستطاع واياما كان يبطل المذهب الاول قال في الهمع
والفرق بين المذهبين من جهة المعنى ان التمني واقع على الاسم على
الاول وعلى الخبر على الثاني قوله ولا حجة لهما اي للمازني والمبرد
قوله خبرا اي حتى يمنع قول الخليل وسيبويه لا خبر لها وقوله
او صفة اي حتى يمنع قولهما لا يجوز مراعاة محلها مع اسمها ففي
كلامه لف ونشر مرتب قوله ورجوعه اي على الوجهين فاعلا
اي نائب فاعل قوله والجملة صفة ثانية اي في محل نصب اتباعا
لمحل اسم لا المفرد او للفظه لمشابهة حركة البناء حركة الاعراب
في عروضها بعروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة لما قاله الشمني وما
ذكر من كون الجملة صفة ثانية يشكل عليه ما صرح به الرضي في المنادى
ان الموصوف بالجملة من الشبيه بالمضاف وح فلو كان من الموصوف

با

بالجملة لوجب نصبه الا ان يخرج على ما اجازه المص من ترك
تنوين الشبيه بالمضاف مع اعرابه اه او يقال هو من وصف
المنفي لا من نفي الموصوف فيكون الوصف متاخرا عن البناء كما يقال
في صفة المنادى من وصف المنادى لا من نداء الموصوف وهذا الاشكال
وارد على كلام المازني والمبرد ايضا لان جملة ولى صفة
لعمر كما نبه عليه الشمني بقوله صفة ثانية وسياتي في باب النداء
جواز جعل يا حليما لا يعجل من المفرد وجعله من الشبيه
بالمضاف هذا وبحث الرضي في كون مستطاع رجوعه صفة
ثانية بانه مكابرة مقتضى العقل اذ لا يشك عاقل تامل في ان
المتمنى انما هو استطاعة رجوع عمر ولى فيكون مستطاع خبرا
ولا يقال ان المتمنى هو العمر المدبر المستطاع رجوعه قوله
لمجرد التنبيه اي فتدل على تحقق ما بعدها وتقول انهما
من الاصل من همزة الانكار ولا النافية ونفي النفي يستلزم
الثبوت فهو كدعوى الشيء ببينته كذا في المغني والدماميني
عليه قال الشمني قال التفتازاني لكن بعد التركيب صارت كلمة
تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه لا مثل الا ان زيدا قائم وكذا
الكلام في اما والاكثر على انهما حرفان موضوعان لا تركيب فيهما
اه قوله الا يوم بايتهم مثال لدخولها على الفعلية لان الا
داخلة في الحقيقة على ليس قوله وللعرض اي الطلب
برفق والتحضيض اي الطلب بازعاج وقد مثل لهما على اللف والنشر
المرتب قوله فتختص بالفعلية اي ولو تقديرا كما في البيت ويشترط
في الجملة ان تكون خبرية فعلها مضارع او مؤول به كما سياتي
قوله الا رجلا الخ بعده ترجل لمتي وتقم بيتي واعطيها الاتاوة

Copyright © King Saud University